وزارة المالية
قطاع الحسابات والمديريات المالية
الإدارة المركزية لحسابات الحكومة

" كتاب دوري رقم (٨٥) لسنة ٢٠٠٧ "

إيماء للقرار الجمهوري رقم ٢٤٨ لسنة ٢٠٠٦ بإعادة تنظيم المجلس الوطني للاعتماد والتجارة .

تعلن وزارة المالية انه تقرر اعتبارا من ١/ ٩ /٢٠٠٧ ما يلي :-

أولا :- إنشاء الوحدة الحسابية باسم الوحدة الحسابية للمجلس الوطني للاعتماد والتجارة (ايداك) تابع لوزارة التجارة والصناعة الرقم الكودي ٣٠٢٠٥

(موازنة هيئات خدمية)

تحريرا في : ١٣ / ٨ / ٢٠٠٧
(ع.ح قطاع الحسابات والمديريات المالية)

رئيس
الإدارة المركزية لحسابات الحكومة
" محاسب/ حمدى عبد الرؤوف إبراهيم"

وزارة المالية
قطاع الحسابات والمديريات المالية
الادارة المركزية لحسابات الحكومة

" كتاب دورى رقم (٨٦) لسنة ٢٠٠٧ "

تعلن وزارة المالية انه تقرر اعتبارا من ٢٠٠٧/٩/١ ما يلي :-

اولا :- انشاء الوحدة الحسابية لادارة القصاصين التعليمية بالقصاصين بمحافظة الاسماعيلية — الرقم الكودى ٢٠٩٠١١١٠٧

(موازنة ادارة محلية)

ثانياً :- ينتهى اشراف الوحدة الحسابية بديوان عام مديرية التربية والتعليم بمحافظة الاسماعيلية على حسابات الادارة التعليمية بالقصاصين بالاسماعيلية .

ثالثاً :- تؤول الارصدة الخاصة لحسابات الادارة التعليمية بالقصاصين بالاسماعيلية نقلاً من الوحدة الحسابية بديوان عام مديرية التربية والتعليم بمحافظة الاسماعيلية الى الوحدة الحسابية المنشأة بالبند اولاً .

تحريرا في : ٢١ / ٨ / ٢٠٠٧
(أ.ع قطاع الحسابات والمديريات المالية)

رئيس
الادارة المركزية لحسابات الحكومة

" محاسب/ حمدى عبد الرؤوف ابراهيم"

وزارة الماليه

رئيس الإدارة المركزية

لحسابات الحكومة

كتاب دورى رقم (٨٧) لسنة ٢٠٠٧

بمناسبة صدور منشور عام وزارة المالية رقم ١١ لسنة ٢٠٠٧ والذى تضمن أن السنوات الأخيرة شهدت تعديلات جوهرية فى الموازنة العامة والتى تمثل أهم أدوات السياسة المالية للدولة لتحقيق المزيد من الشفافية وزيادة فعاليتها فى تحقيق الأهداف الاستراتيجية للدولة .

ومع بدء العمل بالموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٧ والتى تمثل السنة الأولى من الخطة الخمسية السادسة (٢٠٠٨/٢٠٠٧ - ٢٠١٢/٢٠١١) تزداد أهمية الموازنة العامة فى هذه المرحلة لكونها تاتى تعبيرا عن برامج الحكومة الجادة لتحقيق البرنامج الرئاسى " العبور نحو المستقبل " والذي يستهدف زيادة الدخل القومى ورفع معدلات النمو الاقتصادي وتشجيع الاستثمار وزيادة الصادرات بتهيئة العوامل المساعدة لذلك ورعاية محدودى الدخل وزيادة فرص التشغيل والحد من البطالة .

واتساقا مع ما تستهدفه سياسة الحكومة فان وزارة المالية تسترعى نظر كافة الوزارات والمصالح الحكومية والأجهزة التى لها موازنات خاصة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة الخدمية والاقتصادية التأكيد على ضرورة الالتزام بما يلى بكل دقة : -

١. اتخاذ كافة الإجراءات وبذل كل الجهود لزيادة الموارد العامة وتحقيق زيادة ملموسة فى المتحصلات عن المقدر بالموازنة العامة وفقا لبرامج زمنية محددة والالتزام بإيداع كافة الإيرادات بالحسابات المختصة المفتوحة لدى البنك المركزى ضمن حساب الخزانة الموحد ، وعدم جواز فتح حسابات خارج البنك المركزى الا بموافقة وزارة المالية ومراعاة الضوابط الواردة بالقانون رقم ١٣٤ لسنة ٢٠٠٦ المعدل لبعض أحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشان المحاسبة الحكومية .

٢. الاستمرار فى ضبط وترشيد الإنفاق إلى أقصى الحدود الممكنة دون إخلال بالمتطلبات الأساسية وقصر المصروفات على النفقة الفعالة التى تدعم النشاط وان يكون الإنفاق فى الغرض المخصص له وفقا للمعايير والمعدلات التى يراعى فيها أقصى استفادة ممكنة .

مع التأكيد على ضرورة الالتزام بتنفيذ الأحكام الواردة بقرار السيد الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥١٠ لسنة ٢٠٠٧ وكذا منشور عام وزارة المالية رقم ٩٠ لسنة ٢٠٠٧ بشان ترشيد الإنفاق الحكومى وحظر شراء اية أصناف عن طريق الاستيراد طالما يتوفر البديل المحلى منها .

٣. رفع كفاءة إدارة استخدام المخزون السلعى من خلال المراجعة الدقيقة لموجودات المخازن الحد الاستراتيجي اللازم والذى يتعين الاحتفاظ به والمدة الزمنية التى ينطيها لترشيد الإنفاق وتفادى تراكم المخزون وتخصيص اعتمادات لشراء أصناف جديدة دون مبرر .

٤. الاستغلال الامثل للطاقات المتاحة والاهتمام ببرامج الصيانة وتوفير متطلباتها للحفاظ على الطاقات الإنتاجية وضمان استمرارية التشغيل دون أعطال أو اختناقات .

٥. الالتزام بالاعتمادات المدرجة بالموازنة العامة للدولة ولا يجوز باى حال من الأحوال تجاوز هذه الاعتمادات ، وفى حالة طلب زيادة الاعتمادات للضرورة القصوى والطارئة فيتعين فى هذه الحالة إتباع ما يلى :-

أ - إيضاح هذه الضرورات المبررة لهذا الطلب .

ب - الرجوع إلى المراقب المالى بالجهة لدراسة الطلب وإبداء رأيه .

ج - ترفق دراسة المراقب المالى مع طلب الزيادة بخطاب من السيد الوزير المختص على ان يكون ذلك فى إطار المعايير التى يعرضها الوزير المالية على مجلس الوزراء وفى حدود الاحتياطيات المدرجة بالموازنة العامة .

٦. التزام الهيئات العامة وشركات القطاع العام وشركات قطاع الأعمال العام بتوريد فوائضها وحصة الدولة فى أرباحها إلى وزارة المالية وفقا للمواعيد المحددة وقيام تلك الجهات بسداد كافة المتأخرات المستحقة عليها لوزارة المالية وبنك الاستثمار القومى .

وعلى السادة مراقبى الحسابات والمديرين الماليين وممثلى وزارة المالية - كلا فيما يخصه - متابعة الجهات فى تنفيذ أحكام هذا المنشور بكل دقة لتحقيق الرقابة المالية الفعالة ويعتبر الخروج عن هذه القواعد مسئوليتهم .

٢٠٠٧/٨/ :

رئيس
الإدارة المركزية لحسابات الخدمة

(محاسب / حمدي عبد الرؤوف إبراهيم)

وزارة المالية

قطاع الشئون المالية والمديريات المالية

الإدارة المركزية لحسابات المنشآت

"كتاب دورى رقم (٨٨) لسنة ٢٠٠٧"

إيماءة الى القرار الجمهورى رقم ٢٦٧ لسنة ٢٠٠٦ بتعديل بعض احكام اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات .

وإيماءة الى الكتاب الدورى رقم ٤٤ لسنة ٢٠٠٤ والكتاب الدورى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٥ والكتاب الدورى رقم ٢٣ لسنة ٢٠٠٧ .

تعلن وزارة المالية انه تقرر اعتبارا من ١/ ٩/ ٢٠٠٧ ما يلى :-

أولا :- تعديل مجال اشراف الوحدة الحسابية لكلية التربية جامعة المنصورة فرع دمياط والمعدل بمجال اشراف الكتاب الدورى رقم ٢٣ لسنة ٢٠٠٧

لتقوم بالاشراف المالى على حسابات كلية التربية الرياضية جامعة المنصورة فرع دمياط لتصبح على النحو التالى :-

- كلية التربية جامعة المنصورة بدمياط
- كلية العلوم جامعة المنصورة بدمياط
- كلية التجارة جامعة المنصورة بدمياط
- كلية التربية النوعية جامعة المنصورة بدمياط
- كلية التربية الرياضية جامعة المنصورة بدمياط.

تحريرا فى : / ٨ / ٢٠٠٧

(ع.ح قطاع الحسابات والمديريات المالية)

رئيس

الإدارة المركزية لحسابات الحكومة

" محاسب/ حمدى عبد الرؤوف ابراهيم

وزارة المالية
قطاع الحسابات والعمليات المالية
الادارة المركزية لحسابات الحكومة

" كتاب دورى رقم (٨٩) لسنة ٢٠٠٧ "

ايماء الى كتاب دوري وزارة المالية رقم ١٢ لسنة ١٩٨٧ ، ١ لسنة ١٩٩٤ ، ٧٧ لسنة ١٩٩٤ .

تعلن وزارة المالية انه تقرر اعتباراً من ١ / ١٠ /٢٠٠٧ ما يلى :-

اولاً :- تعديل مجال اشراف وخدمة الوحدة الحسابية لفرع جامعة الازهر للبنات بمدينة نصر لتصير على النحو التالى :-

١. الامانة العامة المساعدة لفرع البنات بمدينة نصر
٢. المدينة الجامعية لطالبات
٣. كلية العلوم بنات
٤. كلية الدراسات الانسانية بنات
٥. كلية الصيدلة بنات
٦. كلية الاقتصاد المنزلى بنات
٧. نشاط رعاية الطالبات بالمدن الجامعية
٨. رعاية الطالبات بالامانة العامة المساعدة لفرع البنات

ثانياً :- تؤول الارصدة الخاصة برعاية الطالبات بالامانة العامة المساعدة لفرع البنات من الجهة التى كانت تقوم بالاشراف والخدمة عليها الى الوحدة الحسابية لفرع جامعة الازهر للبنات .

(موازنة جهاز ادارى)

تحريرا في : ٩/١٨/ ٢٠٠٧
(ا.ع لقطاع الحسابات والعمليات المالية)

رئيس
الادارة المركزية لحسابات الحكومة